ثلاثة اتصالات هاتفية بين هنية والبخيت:

العاهل الأردني يرفض الحلول الأحادية ويتعهد بالوقوف مع الفلسطينيين وحكومة عمان تؤكد ان ملف أسلحة حماس ليس وهميا وستكشف الحقائق

عمان ـ «القدس العربي»

ـ من بسام بدارين:

أكد العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني ان الاردن سيستثمر كافة علاقاته الدولية للبحث في اليات فاعلة لايصال المساعدات التي يحتاجها الشعب الفلسطيني لتجاوز الازمة الاقتصادية التي يعاني منها، مؤكداً خلال مباحثات اجراها في عمان امس مع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس رفضه للحلول الاحادية الجانب التي وصفها بأنها لا تخدم التوصل الى سلام دائم وشامل في المنطقة.

واشار الملك الى ان الاردن وبالتنسيق مع مصر سيقوم بعد تشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة بجهد على الصعيد الدولي للمساعدة على استئناف عملية السلام وبناء الثقة بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي والتي تسهم في العودة مجددا لطاولة المفاوضات.

وقال ان اجتماع اللجنة الرباعية المقرر عقده قريبا في نيويورك بمشاركة الاردن والملكة العربية السعودية ومصر يعد خطوة هامة لتحريك عملية السلام.

واكد الرئيس عباس من جانبه في تصريحات ادلى بها لوسائل الاعلام عقب انتهاء المباحثات انه بحث مع الملك العديد من الموضوعات ومن بينها لقاء القمة الذي عقد في العقبة مع الرئيس المصري محمد حسني مبارك اضافة الى القضايا الثنائية.

واضاف انه تم خلال اللقاء التطرق الى الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هذه الايام نتيجة حجز الاموال ومنع دخول المعونات بالاضافة الى بحث موضوع الحكومة الاسرائيلية التي ستشكل قريبا وكذلك الاجتماع المرتقب للجنة الرباعية.

وفيما يتعلق بتطورات ملف حركة حماس وادخال الاسلحة الى الاردن قال عباس ان هناك متابعة لهذا الموضوع وقد اكدنا في لقاء سابق بأننا سنقوم بارسال لجنة متابعة وبعض اعضاء هذه اللجنة موجودون حاليا في عمان للبدء في العمل وتناول جميع ابعاد هذا الموضوع.

واضاف اننا نقوم بالتعاون مع الاردن ببذل كل جهد لضمان وصول الاموال والمعونات للداخل لمساعدة الشعب الفلسطيني على الخروج من ازمته.

وفي معرض اجابته على سؤال يتعلق بالرسالة التي سيوجهها للحكومة الاسرائيلية المقبلة قال الرئيس عباس « نحن سنرسل رسالة الى الشعب الاسرائيلي والشعب الفلسطيني نقول فيها نحن جاهزون للتفاوض مع الحكومة الاسرائيلية على اساس خطة خارطة الطريق».

واضاف «انه في الوقت الذي يبدون فيه الاستعداد سنبدأ فورا بذلك كما سنقوم بحث دول اللجنة الرباعية على الدفع بهذا الاتجاه لانها هي المسؤولة عن تطبيق بنود خارطة الطريق».

وردا على سؤال حول جاهزية اسرائيل للتفاوض اكد عباس انه لا توجد من خلال الاتصالات اية اشارات سلبية بالكامل ولكن هناك بعض الاشارات الايجابية التي نريد ان نعمقها.

وفيما يتعلق بالحوار الوطني الفلسطيني اوضح رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ان الحوار الوطني الفلسطيني في الداخل مهم واساسي في هذه الايام لاننا نواجه امورا خطيرة وربما كوارث وبالتالي لا بد ان يتحمل الجميع مسؤوليته.

وقال «ان الجميع تنادى لتلبية الدعوة التي جاءت اساسا من المجلس التشريعي التي قمت ايضا بتوجيهها لكل الفصائل الفلسطينية ولكن هناك من جاء يقول بأنه لا بد من التأجيل ولكنني لا ادري ما هو السبب ربما قد يتم التأجيل ولكن يجب ان لا يكون بشكل دائم».

وفي غضون ذلك اكد الناطق الرسمي باسم الحكومة ناصر جودة أن الاتصالات جارية على جميع المستويات بين الأردن وأجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية بما فيها الحكومة التي هي جزء من السلطة.

واشار خلال اللقاء الدوري الاسبوعي بوسائل الاعلام الذي عقد في دار رئاسة الوزراء الى أن الاتصالات بين رئيس الوزراء الدكتور معروف البخيت ونظيره الفلسطيني الدكتور اسماعيل هنية لم تنقطع خلال الفترة الماضية وبلغت 3 اتصالات اثنان منها كان خلال أزمة كشف وادخال أسلحة من قبل عناصر من حماس».

وقال جودة ان التحقيق جار حول المتفجرات التي ضبطت وقال «نحن لا نتعامل مع قضية وهمية والتحقيق سيكشف جميع الجوانب مبينا انه من الواضح من خلال ما تم ضبطه من قبل الاجهزة الامنية انها اسلحة ومتفجرات ومخططات وقد اعلنت الحكومة عن بعض هذه التفاصيل»، واكد انه سيتم الاعلان حول جميع الملابسات بعد انتهاء التحقيق ومتابعة المتورطين.

واضاف جودة «أن الأردن ينتظر من الرئيس الفلسطيني اعلان تشكيلة الوفد السياسي الأمني وموعد الزيارة».

وشدد على أن الأردن يسخر جميع علاقاته وخاصة العلاقات الوطيدة مع السلطة الوطنية الفلسطينية بكافة أجهزتها بما يخدم مصلحة الشعب الفلسطيني والاتصالات بين رئيسي الوزراء المستمرة تصب في مصلحة تسيير أمور الشعب الفلسطيني الحياتية التي يساهم بها الأردن في اطار التزامه الثابت بدعم وخدمة مصالح الشعب الفلسطيني.

ونفى ردا على سؤال عن تصريحات للناطق باسم حركة حماس بضرورة مساهمة الجميع في حل الأزمة بين الأردن وفلسطين وجود أزمة وقال «انه لا توجد أزمة بين الأردن وفلسطين».

وبين «أن عملية كشف وضبط أسلحة متفجرات تم الحديث عنها ولن يتم التعامل مع الموضوع عبر وسائل الاعلام». وجدد تأكيد الحكومة على أن العلاقة مع الشعب الفلسطيني نابعة من موقف ثابت وتاريخي للسياسة الهاشمية الأردنية عبر عقود من الزمن وسيستمر، مؤكدا «أن الدعم الأردني السياسي والانساني للشعب الفلسطيني سيبقى مستمرا مستذكرا مبادرة الملك عبدالله الثاني بارسال مساعدات غذائية وانسانية وطبية مؤخرا لشفى الشفاء في غزة «مشيرا الى أن الأزمة تتعلق بحادثة معينة متسلسلة بكشف وضبط ادخال أسلحة ومخططات لعناصر من حماس».

وحول موضوع حماس وردا على سؤال حول «نظرية المؤامرة» والكثيرين يقولون انها من الأردن تجاه حماس ودللوا على ذلك بتصريحات وزيري الخارجية الأردني والمصري بضرورة التفاوض مع عباس واستثناء الحكومة الفلسطينية:

قال الناطق الرسمي «ان هذا التحليل غير دقيق وأن الرئيس عباس هو الرئيس المنتخب والمفوض والمخول بصلاحيات الرئاسة ونحن نتعامل مع السلطة الوطنية الفلسطينية بكافة مكوناتها وهناك اتصالات بين رئيسي الوزراء خاصة فيما يتعلق بتسيير الأمور الحياتيه للشعب الفلسطيني وتخفيف معاناته وأنه وبنفس المنطق لا نستطيع أن نستثني الرئيس عباس باعتباره الرئيس المنتخب والمخول».

وحول مؤتمر الوفاق العراقي الذي تم تأجيله لان الحكومة العراقية ما زالت بطور التشكيل وهل سيكون تغيير في اجندة المؤتمر بعد تشكيل الحكومة؟

أجاب جودة ان لكل حادث حديثا واجندة المؤتمر لا يمليها الاردن فهو كان الطرف المستضيف لهذا المؤتمر والعامل المساعد بمبادرة من قبل جلالة الملك عبدالله الثاني لاستضافة جميع القيادات الدينية للتباحث في شؤونهم والاردن ليس طرفا مباشرا في الاتصالات والمفاوضات فيما بينهم وهو يستخدم مكانته المعنوية ومكانة جلالة الملك وشرعية جلالته وخاصة فيما يتعلق بنظرة القيادات الدينية لموقع جلالة الملك عبدالله، مشيرا الى انه في نهاية المطاف التباحث فيما بينهم يتم فيما بينهم بصورة مباشرة والاردن لا يملي اجندة وعندما يعقد المؤتمر سيستمر وفق هذا النهج.

معروف البخيت

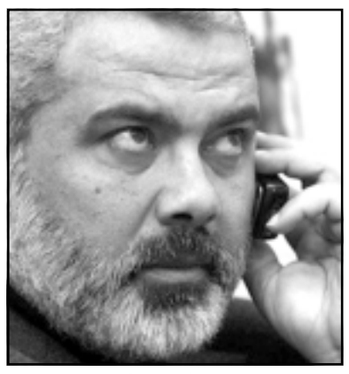

اسماعيل هنية

خشية من التكلفة الاجتماعية والامنية للاستغناء عن الموظفين

الاردن: اضرابات منظمة للعمال الخائفين تقرع جرس الانذار في وجه سياسات الخصخصة

عمان ـ «القدس العربي»:

لا يعبر رئيس بلدية عمان الجديد المهندس عمر المعاني تلقائيا عن مشاعره السلبية ازاء العدد الضخم للموظفين في مقر عمله الجديد، فرجال القطاع الخاص من نمط المعاني لا يعترفون بالمشاعر ويحبون التعامل مع أرقام فقط ولذلك وجد الرجل وفي أول يوم دوام له في مكتبه الجديد ان الفرصة مواتية لكي يعلن احتجاجه الاستباقي ملمحا الى انه شعر بالصدمة بعد ان علم بان عدد موظفي البلدية يبلغ ستة عشر الف موظف. وبكل تأكيد لدى المعاني وهو تاجر معروف في اسواق عمان اصبح رئيسا لبلديتها أهداف من وراء تعبيراته، فعندما يقول الرجل الأول في البلدية ان عدد الموظفين كبير جدا عليه ان يبادر فورا لوضع خطة لتقليص العدد ، وهذا على الأغلب ما سيحاول فعله المعاني لكن أحدا منذ الآن لا يستطيع توقع النجاح لأي خطة من هذا النوع، فقصة الوظيفة في الأردن اجتماعية وسياسية وأمنية وليست فنية فقط وسياسات الخصخصة ما زالت مكروهة بالرغم من فوائدها التي يلمسها الجميع أحيانا وللفكرة أعداء وخصوم أقوياء ممن ينتقدون الحكومات المتعاقبة لانها (تبيع أغراض الوطن) وفقا لتعبير استخدمه في أحد الأيام رئيس سابق للوزراء.

والمعاني على الأرجح سيحاول تطبيق فكر الخصخصة على قطاع بلدية العاصمة وسيحظى بكل تأكيد بالحرب التي يبدو انه مستعد لها، فالقوى الكلاسيكية داخل البرلمان وخارجه وفي المجتمع وحتى في أروقة الدولة والمؤسسات تقف موقفا عنيدا ضد سياسات التخاصية التي تجتاح المؤسسات الأردنية. والمعاني من الواضح انه يحظى (بالدعم) ففي الاطار السياسي وجه الرجل لم يكن مألوفا على الاطلاق وفي الاطار المالي لا مصلحة له بترك مصالحه في السوق التي تدر عليه ملايين الدنانير والغرق في متطلبات الوظيفة الرسمية وبالمدلول النخبوي لا يعرف المعنيون بالقضايا العامة لا وجه ولا اسم المعاني قبل تعيينه رئيسا للبلدية وقد يكون فعلا كما يردد الاصلاحيون آخر رئيس بلدية معين للعاصمة اذا قدر للحس الانتخابي ان يطال مستقبلا أهم موقع بلدي في المملكة.

وبهذا المعنى حضر المعاني للموقع من لا مكان عمليا وثمة جهة ما اختارته بعناية فائقة لا لكي يحاول تنفيذ سياسات الخصخصة فقط ولكن لكي تقول ضمنيا بان الفرصة مواتية لاختيار شخصية غير تقليدية وغير معروفة لتولي موقع حساس ومهم وتقليدي على اساس الكفاءة والخطط الموضوعة.

اذا تعيين المعاني دليل على ان الانحيازات تتغير على الصعيد النخبوي لكن الاهم ان سياسات الخصخصة وبالرغم من الجدل المتعاظم حولها مستمرة بصرف النظر عن التحذير منها والاعتراضات عليها ويبدو ان الحكومة ومؤسساتها بصدد اتخاذ اجراءات جريئة فيما يتعلق بالتخلص من الحمولة الزائدة في كادر الموظفين.

واذا كان رئيس بلدية عمان يمهد لتخفيف وتقليص عدد الموظفين تحت عنوان الاستغراب من بقاء البلدية متمسكة بتقديم خدمات النظافة وتزفيت الشوارع في العاصمة فان واحدا من الاسباب الخلفية لخطة اعادة الهيكلة على صعيد الاعلام ومؤسساته هو التقدم بمعالجة جريئة بالمقابل للحمولة الزائدة من الموظفين، فعندما غيرت الحكومة مجلس الادارة السابق لمؤسسة التلفزيون كان في ذهنها ترتيبات تتعلق بايجاد افضل الطرق لتقليص عدد العاملين في التلفزيون حيث يوجد مئات الموظفين الذين تقول المصادر الرسمية انهم لا يعملون في الواقع وانهم عبء وظيفي ومالي وعائق امام تطوير العمل وآليات الانتاج.

والادارة السابقة للتلفزيون كانت قد تحدثت عن وجود ما يقارب 500 موظف ممكن الاستغناء عنهم وبسبب حساسية مؤسسة التلفزيون وموقعها تدرس حاليا السبل الممكنة والعادلة للتخلص من الموظفين الزائدين بدون كلفة اجتماعية وامنية. وحتى الان وبشكل عام لا يوجد وصفة جاهزة يمكن الاعتماد عليها في مواجهة الاثار الاجتماعية المترتبة عن سياسات الخصخصة واعادة الهيكلة فوجود كادر وظيفي ضخم في القطاع العام يكلف الخزينة التي تعاني اصلا من العجز الكثير من المال وبيع مؤسسات القطاع العام وتحديدا الناجحة للقطاع الخاص اثمر ثورة في مجال الخدمات وطبيعتها خصوصا في قطاع الاتصالات والقطاع السياحي وقطاع المياه.

والنقطة التي يقف عندها خصوم التخاصية دوما هي الاشارة الى ان تجارب الخصخصة السابقة كانت تطال المؤسسات الرابحة او التي تربح لكن انصار البرنامج يقولون بانه من الطبيعي ان تشمل الخصخصة المؤسسات الناجحة لان احدا في قوانين الاستثمار لا يشتري مؤسسات خسرانة ولأن تنشيط الدورة الاقتصادية والاستثمارية يتطلب في واقع الحال اقناع القطاع الخاص بالمجازفة اكثر.

وفي الواقع حصل المواطن الاردني على خدمة افضل في قطاع الماء والكهرباء والسياحة والاتصالات والنقل عندما خصخصت هذه القطاعات فيما تتجه النية للبحث عن شريك استراتيجي في قطاعات صناعية حيوية شملها او سيشملها قطار الخصخصة بمعنى بيع اسهم الحكومة مثل الفوسفات والبوتاس.

لكن تبرز وقائع على الارض تثبت بان جمهور الموظفين والعاملين يقاوم سياسات الخصخصة خوفا على المصالح اليومية فيما تشكل هذه السياسات عنصر خوف في مسار التكلفة الاجتماعية والامنية خصوصا وان الشركاء الجدد في القطاعات العامة او التي كانت عامة من المستثمرين الاجانب ليسوا معنيين كالحكومة والقطاع العام بالاعتبارات الاجتماعية او الامنية.

اتهام الرئيس بالضلوع في معركة القضاة.. وهجمات على مهازل الاعلاميين.. معارك حول الطوارئ.. واستعداد المحافظات لموسم الصيف

اتهام النظام بالمسؤلية عن الارهاب في سيناء والتحذير من كوارث قادمة.. وقبطي يقارن بين وضع الاقباط بعهد عبد الناصر والآن

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة امس الاثنين عن موافقة الاغلبية في مجلس الشعب التابعة للحزب الوطني الحاكم على طلب الحكومة مد العمل بقانون الطوارئ عامين آخرين أو أقل الى حين الانتهاء من اعداد قانون مكافحة الارهاب. وكان الرئيس مبارك نفسه قد اشار الى ذلك منذ مدة وقرار الجمعية العمومية لنادي اعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة بالتضامن مع نادي القضاة يوم 11 من الشهر الحالي وهو موعد جلسة لجنة الصلاحية التي تحاكم المستشارين محمود مكي وهشام البسطويسي نائبي رئيس محكمة النقض ورفض مجلس الشعب طلب سحب الثقة من وزير العدل واشتباكات بين الشرطة وعدد من الارهابيين الهاربين في جبل الحلال بسيناء ومقتل ثلاثة منهم وبيان النائب العام المستشار ماهر عبدالواحد الذي اكد سلامة القوى العقلية لمحمد علي محمد احمد السفاح الذي ارتكب جريمة قتل عشرة من قرية بني مزار ومثّل بجثثهم، وقرار محافظ القاهرة الدكتور عبدالعظيم وزير بازالة المطبات الصناعية المخالفة لمواصفات هيئة الطرق وانشاء غيرها، واستعدادات المحافظات الساحلية لموسم الصيف، وامتحانات المدارس والجامعات والافراج عن 26 من المتهمين في احداث الفتنة الطائفية بالاسكندرية لصغر سنهم ولتمكينهم من أداء الامتحانات وتجديد حبس 67. والى بعض ما لدينا اليوم:

دهب والارهاب

ونبدأ بالارهاب الاسود الذي عاد ليضرب بلادنا واشتعال المناقشات التي تصب في اتهام النظام بالمسؤولية، للدرجة التي دفعت زميلنا القبطي يوسف سيدهم رئيس تحرير «وطني» ليقول حزينا وغاضبا: «المسكوت عنه هو العلاج الامني والسياسة البوليسية في تعقب الجناة تقديمهم الى العدالة ـ وهذا عظيم في حد ذاته ـ اما ما يتم اتباعه في سبيل ذلك قبل وأثناء وبعد تقديم الجناة الى العدالة من اساليب بطش وترويع وانتقام عشوائي يتعرض لها السكان بشكل موسع في المناطق التي ينتمي اليها المجرمون او التي تحوم حولها الشبهات، فذلك ما وصل الى حد العقاب الجماعي للسكان والذي تناولته بالتفصيل تقارير منظمات حقوق الانسان المصرية والعالمية عقب تفجيرات «طابا» و«شرم الشيخ» وظل مسكوتا عنه حتى ان الشكوك تتركز في انه مسؤول عن تفسير حالة الثأر التي يمكن أن تكون وراء تفجيرات «دهب».

وإذا كنت أفسر ذلك فبالقطع لست أبرره، لأن العنف والارهاب لا يمكن مواجهته بالمهادنة لكن يجب اعادة النظر في السياسات المتبعة مع اهل سيناء إذا أردنا ان نجعل منهم حماة لهذه البقعة من أرض مصر ولصناعة السياحة والتنمية بها بدلا من ان نتركهم بمثابة قنبلة موقوتة لا يمكن ان تعرف أين ومتى تنفجر، فالتعامل الامني مع الارهاب في سيناء يجب ان ينحصر في سياسات التأمين والمراقبة والرصد كمداخل وقائية للحيلولة دون وقوع الجريمة ثم إذا وقعت الجريمة يتحول التعامل الامني الى سياسات عالية التقنية ودقيقة الاعداد في مسح موقع الجريمة وتحليل جميع الأدلة والقرائن سعيا وراء تضييق الشبهات حول المجرمين والقبض عليهم دون الاحتياج الى ممارسة اساليب القبض العشوائي والقمع والقهر والترويع والتعذيب في سبيل الوصول اليهم، وبعد القبض على الجناة وتقديمهم الى العدالة ينتهي التعامل الامني مع الجريمة ولا يمتد الى اشكال العقاب الجماعي للسكان».

ومن «وطني» الى «اخبار» امس ـ الاثنين ـ وزميلنا اسامة السعيد وتحليله الآتي: «رأيت بنفسي وسمعت من بعض رجال سيناء الحكماء تحذيرات من انتشار التطرف بين أبناء القبائل والتزاوج المريب بين التطرف الديني وبين مافيا التهريب من اسرائيل، لكن كل ما لفت انتباه الناس وقتها هو الدفاع المستميت عن بدو سيناء، ونفي الاتهامات عنهم، نعم، أنا أول المدافعين عنهم وعن دورهم الوطني في كل لحظات الوطن الحاسمة، لكن هل هذا يعني انه لا يوجد منحرفون واسباب لهذا الانحراف؟!

أعتقد اننا وصلنا الآن الى مفترق طرق، اما ان نواصل طريق الاستسهال والافكار المعلبة والشعارات سابقة التجهيز والسيناريوهات «التيك أواي» وساعتها سنفيق كل صباح على كارثة جديدة، أو نختار الطريق الصعب، طريق المكاشفة والمصارحة وفتح كل الملفات بلا حساسية أو خطوط حمراء أو قيود لنحاصر جرثومة التطرف بالحقيقة ونداوي جراح الوطن بدواء الصدق».

ونظل في «الاخبار» لنقرأ لزميلتنا خديجة عفيفي الاقتراح التالي: «وهل آن الأوان ان تفهم امريكا واسرائيل الحاجة الملحة لأمن مصر في نشر بعض وحداتها العسكرية بسيناء لمجابهة الارهاب ومجابهة هذا الفراغ الامني على ارض سيناء وجبالها ودروبها وهي بمثل هذه المساحة العظمى لا يمكن للشرطة المدنية ان تسيطر عليها وحدها مهما ادعت ومهما مدت بوسائل، انها مسألة مجابهة شاملة للجريمتين معا بما يجب ان نصارح به انفسنا واصدقاءنا به مادامت استراتيجية مكافحة الارهاب والاتجار في الهيروين تخدم العالم وأمنه».

ما هذا الكلام الذي لا يقنع أحدا؟ لأن الاولى توجيهه الى النظام الحاكم وكشف المصائب والأهوال التي ينزلها بأبناء سيناء، وأخبرنا ببعضها ـ مشكورا مأجورا ـ من العريش عبدالقادر مبارك ويا هول ما قال: «منذ عودة سيناء في 1982 ظهرت تيارات دينية متشددة استطاعت ان تنمو وتنتشر بسرعة في ظل غياب المؤسسة الدينية الى تحجيم دور المشايخ وحصرهم داخل مساجدهم في إمامة الناس في الصلاة وخطبة الجمعة الموجهة من الامن وعدم السماح لهم بالحوار مع الشباب والدليل على ذلك ما حدث مؤخرا لعدد من مشايخ وزارة الاوقاف على يد احد ضباط امن الدولة بالعريش الذي قام بإهانتهم وتعذيبهم والتهديد باعتقالهم.

وهذا الحدث أدى الى فقدان ما تبقى من احترام لرجل الامن في سيناء وهذا وغيره أدى الى تنامي الفكر الديني المتشدد في السنوات العشر الاخيرة وتجمع شباب البدو حوله في ظل غياب الاجهزة الامنية التي سمحت لهذا التيار الديني رغم كل التحذيرات من اصحاب التيار الديني المعتدل للاجهزة الامنية في سيناء في الترعرع والكبر حتى اصبح يهدد الوطن في سيناء.

ولا شك ان سيادة الهاجس الامني بالدرجة الاولى على تعامل الدولة مع قضايا المجتمع السيناوي وترك الامن يفعل ما يشاء في ابناء سيناء، حتى اصبح البدوي مجرما الى ان تثبت براءته وقد أدى ذلك الى نوع من العداء بين البدو وأجهزة الامن ممثلة في وزارة الداخلية، ونجد ان الشبهات تحوم حول كل ما هو سيناوي ونجد ان اعلام المجتمع الذين تتعامل معهم الدولة من وجهة نظرها حولهم شبهات وهذا ما جعل الدولة تصادر وتسحب اراضي بتخصيص اراضيهم لصالح المستثمرين وبيعها لأصحاب الورشة الصناعية بالمساعيد بمدينة العريش ولم يشفع لهم نضالهم وحماية هذه الارض وتحريرها من دنس الاحتلال الصهيوني مما أدى للمزيد من الكراهية بين الدولة وهذا البدوي البسيط.

ومن المجاهدين من تعرض للاعتقال والتعذيب والإهانة على ايدي اجهزة الامن بالعريش والقاهرة دون أي اهتمام بهم أو باحتياجهم في وقت الازمات.

ونجد ان اعمال التنمية لم يستفد منها المواطن في الشمال والجنوب وكل ما فعلته الدولة هو مصادرة اراضي البدو لصالح رجال الاعمال دون اي تعويض لهم من الدولة وهذا ما حدث عندما قامت وزارة السياحة بسحب الاراضي الواقعة على طول ساحل خليج العقبة من طابا وحتى شرم الشيخ ولم يسمح لمواطن واحد سيناوي بتملك قطعة على هذا الساحل وكل ذلك لصالح مستثمرين مصريين وأجانب.

معركة القضاة

والى معركة القضاة مع النظام التي قال عنها زميلنا وصديقنا عبدالله السناوي رئيس تحرير «العربي»:

«وبدت تصريحات الرئيس مبارك التي دعت لرأب الصدع بين نادي القضاة والمجلس الاعلى للقضاء غير مقنعة، فلا أزمة بين القضاة الأزمة بين القضاة والنظام والقضاة الذين يوالون النظام لا يمثلون الارادة العامة المجتمعة ـ بحسب قرارات الجمعية العمومية لنادي قضاة مصر ـ على رفع يد السلطة التنفيذية عن اعمال القضاة، واصدار قانون جديد للسلطة القضائية، وأن يكون الاشراف القضائي على الانتخابات كاملا وحقيقيا، وهذا كله مما لا يطيقه النظام، فاصلاح النظام القضائي هو الركن الرئيسي في اي اصلاح سياسي ودستوري والمعنى ان الرئيس مبارك متورط شخصيا في الصدام مع القضاة، وكان الاعتقاد العام داخل بعض الجماعات النافذة في نظام الحكم ان إحالة المستشارين الجليلين محمود مكي وهشام البسطويسي الى محكمة الصلاحية اختبار قوة يتحدد على اساسه المدى الذي يمكن ان يذهب اليه النظام في استخدام القبضة الحديدية ولعله تأكد ـ الآن ـ ان مصر لن تحكم بالقبضة الحديدية أبدا، وأن حكم الارهاب الرسمي فيها مآله الفشل الذريع، فالمجتمع أقوى من الدولة وإرادة التغيير الديمقراطي اقوى من قدرة النظام على تحديها».

وفي نفس العدد قال زميلنا بمجلة «روزاليوسف» جمال الدين حسين في عموده بالعربي ـ في الهواء الطلق: «أدلى الرئيس مبارك بتصريحات لصحيفة «الجمهورية» يوم الاثنين الماضي قال فيها: انه لا علاقة للدولة «بأزمة القضاة»، ويريد الرئيس مبارك بكلامه هذا ان يقول للرأي العام ان الحكومة بريئة تماما من كل ما يجري ضد القضاة، وكأن المشكلة قضاة مع قضاة واقعين في بعض ومقطعين هدوم بعض، وهذا الكلام لا يصدقه بالطبع أي ساذج، لأنه معروف ان الرئيس مبارك وحكومته انزعجوا بشدة من اصرار قضاة مصر الشرفاء على كشف وفضح التلاعب والتزوير الذي جرى في انتخابات مجلس الشعب في بعض الدوائر وكيف نجح مصطفى الفقي في بندر دمنهور وهو الحاصل على 8000 صوت!! ثم كيف نصدق تصريحات الرئيس مبارك عن احترام القضاء ورجاله بينما وزير العدل يطلب إحالة كبار قضاة مصر الشرفاء للجنة «عدم صلاحية»؟!، وانني أسأل الرئيس بالعقل والمنطق: هل يجرؤ وزير العدل ان يقدم على خطوة مثل تلك لو لم يكن لديه «ضوء أخضر» بذلك؟....».

ومنها لزميلنا بـ«العربي» جمال عصام الدين والذي ما أن يسمع اسم رئيسنا حتى يقفز مهاجما بعنف ولذلك لم استغرب قوله:

«بعد حوار الكارثة مع قناة العربية يوم 8 أبريل الماضي شهدنا كارثة مباركية اخري ولكن هذه المرة في صورة تصريحات مع صحيفة «الجمهورية» الحكومية، الكارثة الاخيرة لا يمكن الاكتفاء بوصفها مجرد افراز جديد من افرازات ترسانة تصريحات الاستهلاك المحلي المباركية التي يهواها ويكشفها رأس النظم.

ولكن نقول انها تأتي داخل النسق الذي اصبح معروفا عن الحوارات والاحاديث المباركية... في التصريحات الاخيرة يقول رئيس الجمهورية «أما الحديث عن مذبحة القضاة فلا محل له على الاطلاق لما يعلمه الجميع عن التقدير الذي أحمله لرجال القضاء»، ولكن لم يكد يمر يوم واحد حتى كان نادي القضاة يشهد اكبر مذبحة بالأقوال والافعال، تم الاعتداء بالهراوات على القاضي محمود حمزة بعد سحله في الطريق وضربه وإهانته في سابقة لم تحدث من قبل سوى في هذا العهد المباركي الرديء» ويقول الرئيس: «ان الجميع يعرف التقدير الذي احمله لرجال القضاء» ولكن ما رأيناه يوم الخميس الماضي من حصار قاتل لجمعية عمومية لقضاء وتحويل اثنين منهم الى مجلس تأديب بسبب كشفهما التزوير لا يبدو انه يحمل اي تقدير ولكنه بالعكس يحمل إصرارا على الاستبداد والغطرسة والعناد ورفض الإصلاح».

كارثة مباركية، ما هذه البدع في اختراع التعبيرات؟

الرئيس مبارك

والى رئيسنا وما تبقى من مقال سيئ كتبه في «العربي» من لم يعد زميلي وصديقي ـ سليمان الحكيم ـ وكيف لا أصفه بالسوء وفيه ما فيه من نكد على شاكلة.

«لقد وصل الى سدة الحكم في مصر فرعون غير مؤهل له، فكان عليه أن ينزل بها لتصبح في مستواه بدلا من أن يسمو بنفسه ليصبح في مستواها، ولأنه فرعون ـ الاستبداد من طبيعته ـ فلم يشأ أن يستعين بمن هم في مستواها حتى لا يشعر في قربهم بالدونية والضعف فجاء بمن هم أدنى منه وأقل كفاءة ليسهل السيطرة عليهم وتحريكهم حسب «توجيهاته»، ولما كان ذلك هو اسلوب ونهج هؤلاء ايضا فقد جاء كل منهم بمن هو دونه كفاءة ليسهل تحريكه، وتوجيهه حسبما يريد ويرى، وهكذا وصولا الى أدنى درجات السلم الوظيفي الذي لم نعد نرى على درجاته صعودا أو نزولا غير الاقل والأدنى والأضعف حتى وصلنا الى ما وصلنا اليه من أحوال لم تعد تخفى على احد، وباعتراف شاغلي السلم أنفسهم من اعلى درجاته الى أدناها، انظر الى أي مجال من مجالات الحياة العامة في مصر الآن، لترى بنفسك ان الاعلى صوتا فيها ليسوا هم الاعلى قدرا ومقدرة، فهناك من هو أكفأ وأقدر ولكنه مستبعد ومنبوذ بعد ان مارس هؤلاء ضده كل انواع النفي والاضطهاد سعيا لازاحته وابقائه في الظل حتى لا يكشف بظهوره وحضوره تهافتهم وتدنيهم وقلة حيلتهم، والحقيقة ان قدرات مبارك وامكانياته الشخصية لم تكن تؤهله لاكثر من ذلك، فقائد طائرة من طراز «اليوش» ـ وهو طراز عتيق من الطائرات الروسية ـ لم يكن له من القدرات الذهنية والشخصية ما يعينه على اداء افضل مما قام به طوال ربع قرن فقد انعكست مواصفات الطائرة، تتميز بالبطء الشديد كما لا تخرج للعمل إلا في ظل حماية طائرات اخرى مقاتلة، ولا تلقى بحمولتها إلا «بناء على توجيهات» أرضية أو جوية، كذلك فان طائرة من ذلك الطراز الثقيل لم تكن تمتلك القدرة على المناورة او المبادرة فضلا عن ان اسم الطائرة نفسه «اليوش» وتعني الوهم او الايهام، قد انعكس بشكل واضح على منهج مبارك في الحكم الذي اعتمد على الايهام اكثر من اعتماده على الحقائق الراسخة على أرض الواقع!! فظل قابعا في مكانه لا يقوى على الحركة الى الامام فتخلف عن الزمن، محنطا في مكانه، وربما كانت فكرة «التوريث» التي يعمل لتحقيقها جاهدا، مجرد محاولة للخروج من هذا المأزق التاريخي، حيث يأمل ان يقوم ابنه بعمل شيء يخلده، او ان يكون مجرد بقاء ابنه في الحكم تخليدا له عجز عن تحقيقه لنفسه، بنفسه!!».

سخافة ما بعدها سخافة ورب موسى وعيسى ومحمد عليهم جميعا افضل الصلاة والسلام، ثم ما هذا الذي يقوله من ليس زميلي ولا صديقي، ابراهيم عيسى رئيس تحرير «صوت الامة» عن رئيسنا:

«عندما يرتجف نظام حكم مبارك من قاضيين هما هشام البسطويسي ومحمود مكي ويسعى مسعورا لطردهما من سلك القضاء، فهذا اذن نظام مرعوب ومذعور يخشى رجلين مما يعني انه بلا رجال! وأن رجلين شريفين من قضاة مصر العظام اكبر واعظم وأروع وأقوى وأهم من رجال نظام ليس لهم من الرجولة سوى كلمة ذكر في خانة البطاقة!

عندما يرتعب نظام حكم من القاضي محمود حمزة حين كان يصور بكاميرا تليفون محمول حملة بلطجية الامن الوحشية على شباب يجلس فوق رصيف، فيعتدي البلطجية من المخبرين ورجال الشرطة على القاضي ويضربونه بكل غل وحقد وحيوانية، عندما يرتكب نظام هذه الجريمة انما يعني انه يكره العدالة ويحقد على قضاة العدل لانهم يمثلون نقيضه الذي يخشاه، فالشرير يكره الطيب، والفاشل يكره الناجح، والوسخ يكره النظيف، والدنس يكره الطاهر!

عندما يخاف نظام حكم من عشرين شابا على رصيف فيذهب بجحافل قواته ليعتقلهم وفي الوقت الذي تعري فيه امن مصر امام ارهاب حقير، اذا بهذا الأمن لا نرى قوته وسطوته إلا على عشرين شابا يضربهم ويسحلهم ويقبض عليهم، إذن هذا نظام يحمي رئيس مصر ولا يحمي مصر».

لا، لا، هذا كلام لا يقنع امثالي من العقلاء، وانما ينخدع به غيرنا، ومثله مثل كلام من لم يعد زميلي ولا صديقي اكرم القصاص بجريدة «العربي»، في عموده ـ أول السطر ـ وقوله فيه:

«الذي يستمع الى خطابات الرئيس وأحاديثه يتصور انه يعيش في بلد آخر غير مصر، بل انه سوف يتمنى ان يعيش في مصر، في خطابه بمناسبة عيد العمال وقبلها في احاديثه التلفزيونية والصحافية بدا الرئيس مطمئنا ومبسوطا وسعيدا وراضيا، مع ان لا شيء في مصر يدعو للفرح.

الرئيس قال انه يحرص على حقوق العمال، والبعد الاجتماعي والفقراء والعاطلين، وأعلن رضاه عن الاقتصاد المصري الذي حقق فوائض، ولم يتنبه الى ان العمال فقدوا اعمالهم وخرجوا للمعاش المبكر في شبابهم، وأن الفساد والاقراض نزح البلاد، والعاطلين والفقراء بالملايين وعشرات الملايين.

يبدو الرئيس وكأنه يتحدث عن بلد آخر ويردد تقارير وأرقاما صاغها موظفون محترفون لا يريدون ان يشغلوه بصواعب الامور، ويحرصون على ان يكون كلامهم مسليا ـ يتحرك في طائرة او سيارة مصفحة محاطة بالحرس الذين يحرصون فقط على ان يصل موكبه سالما، ويقدمون له حكايات تسلي وقته حتى يصل الى مكان الاجتماع او الخطاب، الذي يلقيه وسط هتافات اعضاء الحزب من ذوي المصالح.

الرئيس معزول في طائرته او سيارته المصفحة بزجاجها المعزول عن الضوء والصوت لن يسمع دعاء على من أخرهم وعطل أعمالهم.

لم يعد الناس يشعرون بوجود الدولة، وانما بأنفاس عصابات الاحتكار والمصالح بالفساد الذي يغرقهم».

معارك وردود

والى المعارك والردود وأولها من نصيب زميلنا وصديقنا بـ«الجمهورية» محمد العزبي الذي قال يوم الاحد في عموده اليومي عن مهازل فريق من الاعلاميين:

«أشم أحيانا رائحة لا تسر مما أقرأ في الصحف، فالكلمات غير مستقيمة والنوايا مشبوهة والصراخ العالي ينتهي بتضليل القارئ، هناك من يدافع عن كل قرار حكومي ولو بالباطل، ويكاد يحول قلمه الى «شومة» تهدد و«تهوش».

في المقابل يرفع آخرون أصواتهم صارخين اكثر مما يجب مستخدمين ألفاظا مثيرة اقرب الى السب، ويلحون على توجيه الاهانات احيانا بلا سبب، فكلما تركوا لحالهم ازدادت نبرتهم عنفا ف